استراتيجيات مواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر بين المعالجة الإعلامية والتدابير الأمنية.

Strategies to confront illegal immigration in Algeria between media treatment and security measures.

زردومي علاء الدين

جامعة باتنة 1، alaeddine.zerdoumi@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/23 تاريخ القبول: 2023/02/06 تاريخ النشر: 2023/04/01

ملخص:

تسعى هذه الدراسة التحليلية إلى تسليط الضوء على استراتيجيات مواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر؛ وذلك انطلاقا من أبعاد الظاهرة التي أخذت منحنيات تصاعدية خاصة في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت في بعض الحالات تشكل تهديدا للأمن الداخلي وتؤثر في كثير من الأحيان على العلاقات الدولية في إطار ما يسمى بسياسات الجوار خاصة مع الدول الأوربية.

وأمام كل هذه التهديدات التي تخلقها الهجرة غير الشرعية للجزائر داخليا وخارجيا، فإن هذه الدراسة تحاول إبراز أهمية المعالجة الإعلامية للقضية من خلال إظهار دور الإعلام الجزائري سواء من حيث التغطية أو التوعية بمخاطر هذه الظاهرة، إلى جانب تبيان التدابير الأمنية التي يتم إتباعها أو يجب إتباعها من اجل على الأقل التقليل من مخاطر هذه الظاهرة ولما لا الحد منها.

كلمات مفتاحية: الهجرة غير الشرعية، المعالجة الاعلامية، التدابير الأمنية، الجزائر، سياسة الجوار.

Abstract:

This analytical study seeks to shed light on the strategies of combating illegal immigration in Algeria, based on the dimensions of the phenomenon, which has taken upward curves which in some cases pose a threat to internal security and often affect international relations within the framework of the so-called neighborhood policies, especially with European countries.

In the face of threats posed by the illegal migration of Algeria internally and externally, this study attempts to highlight the importance of media treatment of the issue by showing the role of the Algerian media, both in terms of coverage or awareness of the dangers of this phenomenon, in addition to showing the security measures being followed to at least minimize the risks of this phenomenon

Keywords: immigration; media; Algeria; security measures ;neighborhood policy.

المؤلف المرسل: زردومي علاء الدين، **الإيميل**: authorC@mail.com

مقدمة:

تعتبر الهجرة غير الشرعية ظاهرة عالمية موجودة في كثير من دول العالم، لكن الهجرة إلى أوروبا أصبحت إحدى القضايا الراهنة التي تحظى باهتمام كبير، خاصة مع تعدد الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة خاصة منها الاقتصادية، وذلك نظرا للتباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان الأصلية للمهاجرين والدول المستقبلة لهم.

وقد احتلت هجرة الشباب الجزائري بطريقة غير شرعية كغيره من شباب الضفة الثانية للمتوسط مساحة واسعة من اهتمام وسائل الإعلام وعدد من منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة، خصوصا بعد أن باتت قضية الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المستقبلة للمهاجرين وعلى رأسها الأوروبية، التي تعتبر المستقبل الأول لهم ما قد يؤثر بالسلب على اتفاقيات الشراكة وسياسة الجوار، مما يلزم هذه الدول والتي من بينها الجزائر إيجاد حلول وتدابير على الأقل للحد من هذه الظاهرة، لذلك فإننا نطلق في هذه الدراسة ننطلق من إشكالية أساسية مفادها:

في ظل التطور الغير صحي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، والضرورة الملحة للحد منها على مختلف المستويات وباستخدام كل الاستراتيجيات والآليات؛ **فما هي أبرز الاستراتيجيات التوعوية والترتيبات الأمنية التي تستخدمها الجزائرية لمواجهتها هذه الظاهرة والحد منها؟**

وتندرج تحت هذه الإشكالية وكإجابات مؤقته الفرضيات التالية:

1. كلما كانت التدابير الأمنية على السواحل والحدود أكثر شدة كلما أدى ذلك الى منع الهجرة غير الشرعية.

2. إذا كان الشباب الجزائري المثقف أحد الفئات التي ترتفع فيها نسبة الهجرة غير شرعية فان الخطاب الإعلامي أحد وسائل التوعية بخطورتها.

وتهدف هذه الدراسة الى الإحاطة النظرية بالهجرة الغير الشرعية من خلال تبيان أسبابها وسبل الحد منها من خلال الاستراتيجيات والتدبير التي تتبعها الجزائر، خاصة وان هذه الظاهرة في السنوات الأخيرة استفحلت على جميع الأصعدة والمستويات، ونركز في ذلك على شقين؛ الشق التوعوي من خلال استراتيجية المعالجة الإعلامية والتوعية الإعلامية من خلال وسائل الاعلام، والشق الردعي والأمني من خلال الاستراتيجيات الأمنية المختلفة، وهذا باستخدام منهجين؛ منهج الأطر الإعلامية والمنهج الوصفي.

أولا: أسباب الهجرة غير الشرعية واستراتيجيات الجزائر لمجابهتها.

1. تعريف الهجرة:

تعتبر الهجرة من الظواهر الاجتماعية التي عرفت منذ القديم، وهذه الظاهرة ليست متعلقة فقط بالمجتمعات البشرية والإنسانية فقط بل حتى الحيوانية، ويقصد بالهجرة الانتقال من رقعة جغرافية إلى أخرى أو بصيغة أخرى ترك الوطن الأصلي الذي أعيش فيه إلى مكان جديد أو منطقة أخرى، ويجب الاتفاق هنا أن الهجرة تعتبر من الظواهر الصحية،[1] وذلك لأنها تملك في طياتها مجموعة من الفوائد وذلك مصداقا لقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا فَأُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا}.(الآية 97. سورة النساء)

اذا ومن سياق ما سبق فالهجرة هي الانتقال من مكان لآخر بقصد الاستيطان والإقامة مهما كانت مسافة الانتقال، و الهجرة تختلف من نوع لأخر إذ نميز فيها؛ هجرة داخلية وهي انتقال ضمن الحدود السياسية و الجغرافية للدولة الواحدة مثل هجرة السكان من الريف إلى المدينة و هجرة خارجية متعلقة بالانتقال خارج الحدود الجغرافية السياسية للدولة الواحد و يمكن أن نميز فيها " هجرة الاختيارية من اختيار الفرد ، هجرة إجبارية التي قد تكون جماعية أو فردية لأسباب إجبارية وقصرية، هجرة المهنية أو ما يطلق عليها بهجرة الأدمغة بسبب الميزات التي تقدمها الدولة المستقطبة، هجرة العلم بهدف الدراسة والحصول على الشهادة"

أما **الهجرة غير شرعية:** فهي تعتبر من الظواهر غير الصحية و التي تعاني منها العديد من الدول ويتوجب علينا الإشارة هنا إلى أن صفة "**الغير شرعية**" ظهرت مع ظهور الدولة بمفهومها القانوني و السياسي، وفرض هذه الدول شروط معينة على الأفراد والوافدين من غير مواطنيها لدخول إقليمها أو حدودها الإقليمية، فنجد مثلا المفوضية الأوربية تعتبر أن الهجرة غير شرعية أنها ظاهرة متنوعة تشمل أفرادا من جنسيات مختلفة يدخلون لإقليم دولة معينة أو مجموعة من الدول بطريقة غير مشروعة وبطرق مختلفة سواء كان ذلك "برا، بحرا، جوا"،[2] كما أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يرتبط بعدد من المصطلحات التي تقترن به ومن أبرزها مصطلح "الحرقة" و الذي يعني أن المهاجر الغير شرعي يقوم بحرق جميع الوثائق المتعلقة بهويته لكي يصبح بدون هوية، و الجدير بالإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية منتشرة في فئة معينة ألا وهي فئة الشباب و هي عادة متكون مرتبطة بمصطلح " الهربة" وهذا ربما يجعلنا نتساءل **لماذا؟**

2. أسباب الهجرة غير الشرعية:

هنالك عدة أسباب تكمن وراء الهجرة غير الشرعية، في مقدمتها الأسباب الجغرافية التي تتمثل أحد العوامل المساهمة في الهجرة خاصة بين ضفتي المتوسط من إفريقيا إلى أوربا، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك كمايلي:

-**الأسباب الاقتصادية:** إذ تعتبر الأوضاع الاقتصادية أحد أهم الأسباب التي تسبب الهجرة غير الشرعية، ومن ابرزها نذكر[3]:

☜ سوق العمل: فخلافا للدول المستقبلة فإننا نجد أن النمو الديمغرافي في الدول الموفدة مرتفعا نسبيا، وهذا له انعكاس على حجم السكان النشيطين، وبالتالي على عرض العمل في سوق الشغل، فالبطالة تمس عددا كبيرا من السكان وخاصة منهم الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، فعلى سبيل المثال نجد؛ نسبة البطالة سنة 2021 في المغرب تقدر بحوالي 21%، وفي الجزائر تصل هذه النسبة إلى 23.7% و25% في تونس، هذا الضغط على سوق العمل يغذي "النزوح إلى الهجرة" خاصة في شكلها غير القانوني.[4]

☜انخفاض المستوى المعيشي: إذ يعد تدني المستوى الاقتصادي وانخفاض الأجور وتدني المستوى المعيشي وتفشي البطالة داخل البلدان المصدرة للمهاجرين أحد الأسباب الرئيسية للهجرة غير الشرعية خاصة مع ارتفاعها في الدول المستقبلة، وعندما وتنتشر مظاهر مثل البيروقراطية والمحسوبية والمحاباة وعدم تكافئ الفرص في الدول المهاجر منها في مقابل الدول المهاجر إليها، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول 1: جدول المستوى المعيشي لبعض دول المتوسط

الدولة	عدد السكان م.ن	الناتج الوطني الخام م.د	الدخل الفردي سنويا
إيطاليا	57523	1160444	20100
فرنسا	58607	1541630	22210
اسبانيا	39923	569637	15690
تونس	9125	19433	5050
الجزائر	38318	43927	4250
المغرب	29310	34380	3210

المصدر: ساعد رشيد، 2012، ص 72.

-**الأسباب الاجتماعية و النفسية:** وهي ترتبط بالأساس ببعض العوامل التي تخص المجتمع بدرجة أولى و التراكمات النفسية التي تتركها هذه الدوافع بدرجة ثانية، وذلك موضح فيما يلي:[5]

☜ العوامل الاجتماعية: وتتمثل أبرز الاسباب التي تؤدي إلى الهجرة غير الشرعية عدم وجود ترابط أُسري، وعدم وجود توافق بين العادات والتقاليد، أو وجود ضعف في الروابط الاجتماعية، ويمكن أن يكون السبب وراء الهجرة غير الشرعية هو وجود تفرقة ما بين فئات المجتمع أو بين الطوائف التابعة له، هذا إضافة إلى العديد من العوامل الأخرى.

☜العوامل النفسية: تعد الدوافع النفسية من أهم العوامل المؤثرة في ظاهرة الهجرة، فكلما تعمقت عاطفة الارتباط بالوطن والارتباط بالأهل يصعب اتخاذ قرار الهجرة، على الرغم من أن الأسرة في بعض الحالات قد تدفع بأبنائها للهجرة لتحسين مستوى الحياة، خاصة للأسباب الاقتصادية الأنفة الذكر، كما تلعب السمات والخصائص النفسية للفرد دورا بارزا في اتخاذ قرار الهجرة وخاصة غير الشرعية، وفقا لأسلوب الحياة، وما يفسر التساؤل الجوهري لماذا يميل بعض الأفراد إلى الهجرة دون غيرهم من الأفراد الذين يعيشون نفس الظروف الاقتصادية والأسرية؟، ويمكن أن ترجع الإجابة إلى تلك المشاعر التي يستشعرها الأفراد حيال النجاح والمال والطموحات الاقتصادية أو التطلعات إلى الخارج التي تتباين وتختلف من فرد إلى آخر، كما تظهر أكثر الدوافع النفسية في إحساس الفرد بالإحباط في محاولة العيش بطريقة أفضل أو تحقيق ذاته من خلال العمل الذي يعمل به، ما يدفع بالقول إلى أن هناك أسبابا تتخطى الأسباب الاقتصادية من بنها نذكر:[6]

- الشعور بالاغتراب الداخلي وهذا قد يكون ناتجا عن عدم القدرة على التكيف مع المجتمع المحيط كالأسرة والأصدقاء.
- الشعور بالإحباط والعزلة الاجتماعية ووهم أحلام اليقظة والتفكير اللاعقلاني وحب المغامرة.
- ضعف الانتماء الأسري والمجتمعي نتيجة قصور في برامج التنشئة الاجتماعية وضعف مؤسساتها.

-**الأسباب السياسية والأمنية:** تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من أهم الأسباب والعوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية وذلك كمايلي:

☜ الأسباب السياسية: ترتبط أساسا بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة وسياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة وغير مباشرة الى تشجيع الهجرة إليها، فالعوامل السياسية من أبرز مسببات الهجرة ومن الأسباب السياسية الفردية التي تدفع إلى الهجرة نذكر:

- التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية.
- الضغط السياسي الداخلي حيث تنعدم الديمقراطية وتسود نظم الديكتاتورية.
- كثرة الانقلابات العسكرية وعدم استقرار الأنظمة وغياب برامج تنموية.
- فقدان حرية التعبير والرأي والديمقراطية، وغياب حقوق الإنسان واحترام الحريات العامة.

☜ الأسباب الأمنية: عرفت نهاية القرن العشرين تنامي حركة اللاجئين بصفة فردية أو جماعية جراء الحروب والصراعات الداخلية التي شهدتها العديد من مناطق العالم، حيث أن حالة عدم الاستقرار الناجمة عن الحروب الأهلية والصراعات الداخلية ميزت العديد من مناطق العالم، دون أن نغفل ما الناجمة عن الحروب والصراعات وانتهاكات لحقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، و تعد أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى أخرى أكثر أمنا وهو ما يطلق عليه بالهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي.[7]

3. استراتيجية الجزائر لمواجهة الهجرة غير الشرعية:

لقد اثرت الهجرة غير الشرعية على الجزائر حالها كحال اغلب دول حوض المتوسط، وذلك في عدت ميادين والمجالات وخاصة منها المجال الأمني لما تخلقه من مخاطر متفاوتة وتهديدات مختلفة وفي مقدمتها الإرهاب وتهريب الأسلحة والمخدرات،[8]وقد اتبعت الجزائر في محولتها للحد منها عدة سياسات وسنحاول في هذا العنصر التطرق الى بعضها فيما يلي:[9]

☜ **الاستراتيجية القانونية:** اعتمد المشرع الجزائري عديدا من التشريعات والتعديلات القانونية التي تحاول الحد من الهجرة غير الشرعية، وتبين الإجراءات والتدابير المتبعة في التعامل مع المواطنين وحتى الأجانب، ومن أبرز هذه القوانين القانون 08/11 الصادر بتاريخ 2008 الخاص بدخول وإقامة وتنقل الأجانب الهادف للسيطرة على تدفقات المهاجرين الأجانب عبر الجزائر، هذا بالإضافة الى العديد من القوانين والمراسيم والتعليمات القانونية المتعلقة بالهجرة غير الشرعية والحد منها.

☜ **الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية:**[10] اعتمدت الجزائر عدت استراتيجيات اقتصادية واجتماعية هادفة لإيجاد حلول للمشاكل التي تساهم في رفع نسبة الهجرة غير الشرعية، هذا باعتبار الدافع الاقتصادي والاجتماعية ابرز دوافع الهجرة غير الشرعية في المجتمع الجزائري، ومن بين اهم هذه الاستراتيجيات، السياسة التشغيلية التي تتبعها الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM والتي تعمل على إيجاد حلول مؤقته خاصة للشباب البطال والموازنة بين سوق العمل في اطار قاعدة العرض و الطلب، وكذا باتباع سياسة دعم ترقية الشغل الماجور عن طريق تسهيل الاستفادة من مناصب عمل دائمة للشباب من خلال ادماجهم في مناصب عملهم الخاصة بعقود ما قبل التشغيل، وهذا نتيجة لتزايد خرجي الجامعات وحاملي الشهادات الجامعية البطالين، كما اعتمدت الدولة على وضع رواتب شهرية للبطالين باختلاف تكوينهم وجنسهم ولحاملي الشهادات باختلاف نوعها ومستواها.

ثانيا: المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

أصبح الإعلام في عالمنا المعاصر أحد الأركان الأساسية والمشتركة في معظم خطط العمل الدولية والإقليمية والوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية أو على الأقل الحد منها، وذلك لقدرت وسائل الإعلام والاتصال المتعددة والمتنوعة للوصول إلى قطاعات عريضة من الجمهور، واستطاعة الإعلام على تغيير بعض القيم المجتمعية التي تؤثر بالسلب وتساعد على انتشار الظاهرة وتناميها، وهذا لا يتم إلا من خلال:

1. الصحافة المكتوبة:

تعتبر الصحافة المكتوبة من أهم وسائل الإعلام في التأثير على الرأي العام، كما أن للصحافة المكتوبة دور كبير في تشكيل الآراء والاتجاهات والأفكار من خلال ما تقدمه من أخبار ومعلومات، فالصحافة تهدف إلى ما يسمى بإشباع الجماهير بمختلف المعلومات عن الأزمة ذاتها وأسبابها وأبعادها وتأثيرها، وفي نطاق موضوع الهجرة غير الشرعية سنحاول تناولها عبر جريدة الشروق كنموذج ، إذ قامت الجريدة بتقديم معلومات حول الظاهرة الهجرة من خلال مراحل هي:[11]

- **مرحلة المعلومات:** في هذه المرحلة ركزت الجريدة على:

– التنبيه على تنامي هذه الظاهرة من خلال إظهار ضخامة عداد الحراقة، وكذا تنوع فئتهم الجنسية وحتى العمرية "نساء وأطفال وشباب"، وهذا مؤشر ينذر بالخطر، خاصة أن الصورة الذهنية للجمهور حول الهجرة غير الشرعية كانت ترتبط بالشباب البطال فقط، إلا أن الظاهرة مست حتى الأطفال والرضع.

- تغطية احداث إحباط محاولات الهجرة غير الشرعية عبر السواحل الجزائرية، خاصة منها التي تكون عبر الشواطئ كـ: وهران، عنابة، مستغانم...

- التركيز على خطورة الهجرة بنشر احداث العثور على جثث حراقة على سواحل، وحتى في منتصف البحر، وفي كثير من الحالات دون معرفة هويتها.

والملاحظ هنا خلال أن جريدة الشروق في هذه المرحلة حاولت أن تنقل للرأي العام الجزائري واقع الحراقة، ومعاناتهم خلال ما سمته رحلة الموت في عناوين نشريتها المختلفة، وكذا من خلال التركز والاستدلال بالأرقام على عدد المحتجزين وعدد الغارقين من الحراقة.

- **مرحلة تفسير وتحليل المعلومات:**

تعتبر مرحلة تفسير وتحليل المعلومات مرحلة مهمة تقوم بها الصحافة المكتوبة، حيث لا تكتفي بنقل الأخبار للرأي العام بل تسعى إلى تحليل عناصر الأزمة والبحث في أسبابها وخلفياتها التي ترتبط بالسياق التاريخي للمجتمع، فالصحافة المكتوبة تساهم بشكل كبير في نقل الحقائق والأخبار للجمهور وبتالي فهي تسعى للتأثير عليه وبلورة أفكاره واتجاهاته نحو القضايا التي تتعلق به، ومن خلال تفحصنا للأرشيف الالكتروني عبر موضع جريدة الشروق اليومي خلال سنة 2020 فيما يخص التغطية الإعلامية للهجرة غير الشرعية رصدنا الإحصائيات التالية:

الجدول 2: المعالجة الإعلامية للهجرة غير الشرعية جريدة الشروق: من جانفي إلى ديسمبر 2020

الأنواع الصحفية	العدد	النسبة المئوية
الخبر	64	%90.24
التقرير	29	%40.89
المقال التحليلي	03	%04.23
التعليق	15	%21.15
الحوار الصحفي	06	%08.46
التحقيق	18	%25.38
الروبورتاج	04	%05.64
المجموع	141	%100

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على: رابح طبي، 2009، ص 73.

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة سجلت كانت خلال شهر أوت ويليها شهر نوفمبر ثم شهر جويلية وتعكس هذه النسب أن جريدة الشروق اليومي أعطت مساحة أكثر في معالجة موضوع الهجرة غير شرعية عبر صفحاتها وهذا نظرا لارتفاع نسبة الهجرة غير الشرعية في هذه الأشهر وينذر بتصاعد معدل الهجرة بشكل لافت للانتباه عبر السواحل الجزائرية، هذا من جهة ومن جهة أخرى من خلال ما سجلناه في عناوين الأخبار نلاحظ التركيز على عناوين التوقيف والعثور على جثث والاحتجاز وقوارب الموت وغيرها من العناوين التي تثير الرأي العام وتصور الأحداث و الوقائع في اتجاه درامي و مخيف.

- **المرحلة الوقائية:**

اذ تقوم الصحافة المكتوبة في هذه المرحلة بتقديم آليات وأساليب التعامل مع الأزمة من خلال التركيز على حلول بديلة وسبل لتقليص حجم الأزمة، ولذلك فإن الصحافة تقوم بكافة جهودها لتبليغ الجمهور بالمعلومات الهامة حول موضوع أو مشكلة ما، فهي تقوم بتقديم المعلومات وتفسيرها وإحاطتك بما هو جاري في الساحة وهذا ما نتصوره في حالة المهاجرين السريين فرفضهم للواقع المر والبطالة والتهميش وكل أنواع التعسف، يجعلهم يفكرون في مثل هذه المواضيع، وهنا الصحافة تصور لنا أن الظاهرة بعيدة عن كونها مجرد رغبة في المغامرة أو طيش شباب بقدر ما تكشف عن أزمة اجتماعية واقتصادية وسياسية عميقة الجذور مازالت تنتظر من السلطة أن تفهم حقيقتها وأسبابها. ويمكن للصحافة أن تقوم بتوظيف كافة فنون الإقناع في مصاحبة الرسائل التي يقدمها لجمهورها لخلق رأي عام مؤيد لطريقة تناولها لهذه المشكلة.

2. **من خلال البرامج التليفزيونية:**

تختلف البرامج الحوارية فيما بينها من حيث معدلات تناولها لقضية الهجرة غير الشرعية، فنجد اختلال في نسب معالجة هذه الظاهرة بين التليفزيون العمومي والقنوات الفضائية الخاصة كالشروق والنهار، وذلك كما هو مبين في الرسم التوضيحي التالي:

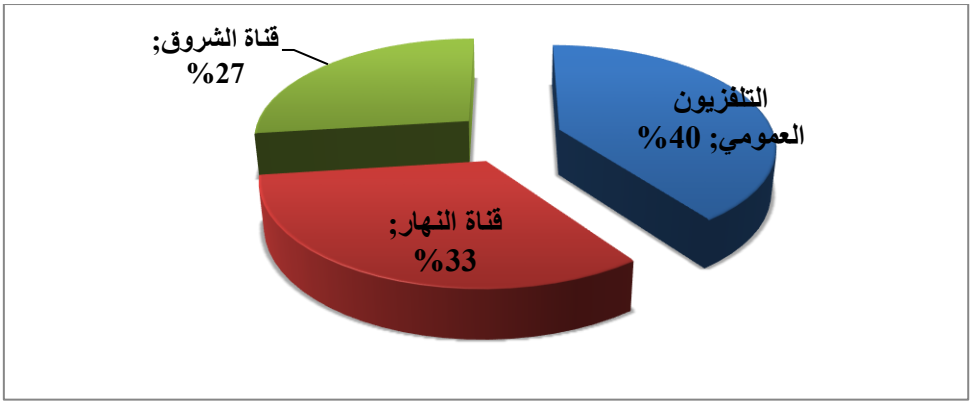

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعطيات المتوفرة

الملاحظ أن المعالجة الإعلامية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في القنوات الفضائية الجزائرية تستحوذ فيه الفقرات الحوارية على النصيب الأكبر بنسبة 71% ، وذلك نظرا لكون اغلب البرامج ترتكز على استضافة عدد من المسئولين لتوضيح ملابسات بعض الحوادث الناتجة عن الهجرة غير الشرعية للشباب، فيما جاءت الفقرات الإخبارية في المرتبة الثانية بنسبة 29%، حيث لجأت بعض البرامج إلى تسليط الضوء على بعض الحوادث ذات الصلة بالهجرة غير الشرعية من خلال فقراتها الإخبارية، كما انقسم أسلوب معالجة قضية الهجرة غير الشرعية في البرامج الحوارية ما بين المعالجة التفسيرية التي غالبا ما تكون من خلال الفقرات الحوارية، والمعالجة المجردة التي قد يقتصر خلالها مقدمو البرامج على ذكر الخبر دون التعقيب عليه، وقد بلغت نسبة المعالجة المجردة 60% في حين بلغت نسبة المعالجة التفسيرية 40% .[12]

وفي رأينا الخاص فان المعالجة الإعلامية الشاملة لموضوع الهجرة غير الشرعية يجب ألا يتناول فقط بالتغطية الإخبارية لمعالجة هذه الظاهرة وإنما يجب أن تشمل:

- إنتاج مطبوعات تحسيسية بخطورة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
- بث رسائل إعلامية ذات بعد توعوي عبر الإذاعة والتليفزيون.
- إدراج قضية الهجرة غير الشرعية في الأعمال الدرامية والسينمائية.
- فتح قنوات اتصال مع الجمهور المستهدف من خلال كل قنوات التواصل الممكنة.

ثالثا: التدابير الأمنية لمواجهة الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

تشكل زيادة حجم الهجرة غير الشرعية احد المشاكل التي تأثر على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، مما استوجب اتخذا عدة تدابير للحد منها سواء من خلال وضع نصوص قوانين صارمة ورادعة او لاتباع تدابير تكون فعالة والتي تجسدها على ارض الواقع كل من القوات البحرية وقوات الدرك الوطني ومديرية الأمن الوطني، وذلك ما سنتطرق اليه فيما يلي: [13]

1. القوات البحرية:

تعتبر القوات البحرية بمثابة الخط الدفاعي الأساسي لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، وذلك كون الهجرة في الجزائر يعتمد منفذوها كثيرا على وسائل النقل البحرية، ولمواجهة هذه الظاهرة تتخذ البحرية الجزائرية مجموعة من التدابير منها:

- التعبئة واتخاذ الاحتياطات البشرية والمادية على طول السواحل الجزائرية سواء للمراقبة أو للإنقاذ.
- القيام بالإجراءات الوقائية على كافة المستويات وبالتنسيق مع الأجهزة الأمنية المختلفة داخليا وخارجيا.
- تسخير مجموعات التدخل BIC من اجل تمشيط السواحل خاصة منها التي تكثر فيها عملية تهريب المهاجرين.
- القيام بالدوريات التمشيطية على مدار 24 ساعة وعلى طول السواحل الجزائرية وعلى امتداد 40 ميل بحري.
- قيام قيادة القوات البحرية بتجنيد وحدات قتالية متخصصة في ملاحقة القوارب في عرض البحر، ودعم وحدات حرس السواحل بقوارب مجهزة خاصة بمناظير المراقبة الليلية، إضافة إلى القيام بالتمارين الدائمة للبحث والإنقاذ للاكتساب الفعالية في تنفيذ عمليات البحث في البحر.
- تجهيز غرف عمليات ومراكز مراقبة خاصة بحرس السواحل مجهزة بوسائل تكنولوجية متطورة كالرادارات وتجنيد مروحيات تقوم بضبط القوارب.

وبهدف توسيع وتفعيل عمليات إنقاذ المهاجرين غير الشرعيين من الغرق في عرض البحر والتعرض إلى مختلف المخاطر، فقد قامت القوات البحرية بالتعاون مع حراس السواحل بالتوقيع على اتفاقية مع وزارة

الصيد البحري لتجنيد قوارب الصيد وتمكينها من المساعدة في عمليات البحث والإنقاذ والتي تتم تحت قيادة القوات البحرية عير الموانئ والسواحل الجزائرية.

2. قوات الدرك الوطني: [14]

تساهم قوات الدرك الوطني في العمليات سواء كانت تحسيسية او ردعية للهجرة غير الشرعة، وتعتبر الخط الدفاعي الأول ضد الهجرة غير شرعية في الجزائر، ودور الدرك الوطني يبرز من خلال:

– تشديد الرقابة والإجراءات التفتيشية خاصة في نقاط الانطلاق والإبحار، مع التركيز على التعزيز الاستعلاماتي والردع الاستباقي على المناطق الحدودية.

– إنشاء فرق للدرك الوطني متخصصة في مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية خاصة منها البحرية وتوسيع نطاق عملها وتعزيز صلاحيتها.

– تفعيل سرايا امن الطرقات بنصب نقاط المراقبة وتشديد الإجراءات الأمنية بالمنافذ المؤدية إلى الشواطئ والمعابر الحدودية الغير قانونية.

– تعزيز الرقابة والإجراءات الاحترازية في نقاط الهجرة البحرية سواء كانت سواحل محروسة او شواطئ مهجورة.

– تدعيم القوات المتخصصة بالوسائل اللازمة والمتطورة اللازمة في العمليات واتخاذ الاحتياطات خاصة منها المتعلقة بالاتصال والتحرك.

– حجز المراكب والقوارب التي لها علاقة بالهجرة غير الشرعية ومتابعة أصحابها.

– متابعة الشبكات الإجرامية المتخصصة بتهريب الأفراد وتامين النقل للمهاجرين الغير شرعيين لتفكيكها وتقديمها للعدالة.

– الاعتماد على المخططات الوقائية من خلال عمليات التحسيس خاصة لفئة الشباب، إضافة إلى تنظيم اللقاءات لتعريف بمخاطر هذه الظاهرة وانعكاساتها سواء على الفرد أو المجتمع.

3. الامن الوطني:

اعتمدت مدرية الأمن الوطني في الجزائر من اجل الحد من الهجرة غير الشرعية على الإجراءات التالية:[15]

– تشديد الإجراءات الرقابية على ورشات النجارة خاصة منها المشتبه في قيامها بصناعة الزوارق الخشبية لنقل الحراقة، وكذا مموني شبكات الهجرة غير الشرعية بالمحركات والوقود.

– ضمان التنسيق بين مختلف الوحدات وحتى المصالح– درك وطني، القوات البحرية– ذلك من اجل وضع خطط أمنية مشتركة، من خلال تبادل المعلومات وتجنيد كل الطاقات المادية والبشرية وحتى التكنولوجية لإجهاض عمليات الهجرة غير الشرعية قبل انطلاقها وإنقاذ المهاجرين في عرض البحر.

– إنشاء جهاز مركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعي لذي تتفرع عنه 11 فرقة متخصصة في تفكيك شبكات دعم الهجرة السرية، وهو تابع لمركز متخصص له طابعان وقائي وردعي يعمل على التصميم والتخمين والتنشيط في ميدان مكافحة الهجرة غير الشرعية، وفيه مجموعة من الفرق المكلفة بجمع المعلومات والبحث كما يملك سلطة الضبط القضائي، والتي تتواجد في الولايات الساحلية وبعض الولايات الداخلية والحدودية مثل: الجزائر العاصمة، وهران، بشار، تلمسان، تمنراست، ادرار، غرداية، ورقلة، قسنطينة، سوق هراس.

– السهر على القيام بالدورات التكوينية في ميدان مكافحة الهجرة غير الشرعية بصفة دورية ومباشرة.

– تنظيم الملتقيات والقيام بالدراسات التي تعنى بالهجرة غير الشرعية.

– القيام بتنظيم أيام تحسيسية وذلك من خلال المشاركة في الحملات الإعلامية التحسيسية على مستوى المؤسسات التعليمية والمنظمات الجمعوية وتشخيص مخاطر ومخلفات الظاهرة على الفرد والمجتمع.

كما تقوم مديرية الأمن من خلال مديرية شرطة الحدود بالعمل مع حراس الشواطئ وتكثيف عمليات التحسيس والقيام بدورات ميدانية لتفكيك شبكات التهجير وتطوير أساليب معالجتها.

4. خاتمة

انطلاقا مما تم تناوله من خلال هذه الدراسة توصلنا الى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية(الحرقة) ظاهرة شائكة ومعقدة، من حيث المسببات والآثار لأنها ترتبط بعوامل متداخلة وترجع في بعدها إلى تراكمات سياسية واقتصادية واجتماعية وحتى نفسية وأمنية، فالهجرة غير الشرعية اليوم من الملفات الساخنة التي أثارت العديد من الجدل وتطلب تكاتف الجهود الدولية والوطنية والإقليمية في سبيل تطويق هذا النزيف الذي نخر جسد الدول النامية المصدرة والدول الغنية المستقبلة، سواء من خلال التوعية الإعلامية او القوانين الردعية او الإجراءات والتدابير الأمنية، وهذا كون ان هذه الظاهرة أصبحت تتسع عبر المكان والزمان والإجراءات المتبعة من الدول محدودة وغير كافية للحد منها الهجرة غير الشرعية، لذلك توصلنا في دراستنا الى:

- أن التدابير الأمنية لن تكون فعالة بمفردها بل ينبغي التعامل مع إشكالية الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة اجتماعية ناجمة عن خلل وجب إصلاحه.
- ضرورة اعتماد موقف مسؤول وعدم التهرب من الواقع، وإيجاد التدابير الضرورية خصوصا أن المسؤولية جماعية ينبغي أن تقوم بها كافة اجهزة الدولة من وزارات ومؤسسات رسمية ومنظمات المجتمع المدني.
- أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية هي ظاهرة تتحكم فيها العديد من الأسباب والظروف إلا أنها تتطلب مقاربة شاملة من جميع الجوانب منها النفسية والاجتماعية والسياسية والأمنية، بالإضافة إلى مساهمة مؤسسات التنشئة الاجتماعية منها الأسرة والمدرسة والمسجد وسائل الإعلام.
- أن وسائل الإعلام أداة فعالة ومهمة في إدارة أزمة الهجرة غير الشرعية من خلال توعية وتحسيس الرأي العام بتداعيات هذه الظاهرة وتأثيرها على الفرد والمجتمع على حد سواء.

5. التهميش:

[1] إبراهيم محمد عبيد الزنتاني، الهجرة غير الشرعية والمشكلات الاجتماعية، (الإسكندرية: المكتب العربي للحديث، 2008)، ص 142.

[2] بول كولبير، الهجرة كيف تؤثر في عالمنا؟، ترجمة: سلسلة عالم المعرفة، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2016)، ص 115.

[3] ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية من منظور الأمن الإنساني، مذكرة ماجستير، (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012)، ص 56.

[4] محمد عبيد الزنتاني إبراهيم، المرجع السابق، ص 82.

[5] محمد عبيد الزنتاني إبراهيم، نفس المرجع، ص 90.

[6] إيمان شريف وآخرين، السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية، (القاهرة: مكتبة انجلو، 2014)، ص 118.

[7] علي الفلاح الضلاعين واخرون، الإعلام وإدارة الأزمات، (الإسكندرية: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2014)، ص 118.

[8] مصطفي عبد العزيز، تأثير الهجرة غير الشرعية الى اوروبا على صورة المغترب العربي، (القاهرة: المركز الاستشرافي المصري لدراسة الهجرة،2007)، ص10.

[9] رشيد ساعد، مرجع سابق، ص 15.

[10] مداني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل: التجربة الجزائرية، (عمان: دار حامد للنشر والتوزيع،2008)، ص 284.

[11] رابح طيبي، الهجرة غير الشرعية في الجزائر من خلال الصحافة المكتوبة دراسة تحليلية لجريدة الشروق، مذكرة ماجستير، (قسم علوم الإعلام والاتصال، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2009)، ص 65.

[12] الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة الغير مشروعة دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، (المملكة العربية السعودية: جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2010)، ص 173.

[13] حمد عربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط'' المخاطر واستراتيجية المواجهة''، (بيروت: دار الرافد ناشرون، 2014)، ص136.

[14] الأخضر عمر الدهيمي، المرجع السابق، ص 176.

[15] الأخضر عمر الدهيمي، نفس المرجع، ص 178.